

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

14 ربيع ثانی 1438 - 12 يناير 2017





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
6	هيئة حقوق الإنسان
9	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
19	حقوق الإنسان فى العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

بالصور.. العثور على الرضیعة المعنفة في مكة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 14 ربيع ثانی 1438هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.al-jazirahonline.com/news/2017/20170112/99716>

مكة المكرمة - حامد المدني

كشف المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي لـ(الجزيرة أونلاين) أنه "تم العثور على الرضیعة المعنفة في منزل جدها لوالدها بحي الخالية في العاصمة المقدسة، ونقلت إلى مستشفى الولادة، وكانت ترافقها الاختصاصية الاجتماعية منى الأحمدی التي تسلمتها من أسرة الجد." وبيّن أنه "تم الكشف على الرضیعة دارين في المستشفى، وتأكّدت سلامتها وعدم حاجتها إلى البقاء في المستشفى وفق التقرير الطّبي الذي أصدره المستشفى"، موضحاً أنه "تم تسليم الرضیعة دارين لجمعية الوداد الخيرية المختصة في رعاية الأطفال الرضع"، لافتاً إلى أن "عمر الرضیعة ثلاثة أشهر، ووالدها مطلقة وتعيش مع أسرتها في المدينة المنورة."

ووصف الزايدي ما تعرضت له الرضیعة بالعمل الإجرامي، مؤكداً أن "المجتمع يحتاج إلى التوعية المستمرة لحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل، والعنف الموجه من الآباء والأمهات والقائمين والقائمات على رعاية الأطفال مرفوض ويعاقب عليه النظام -".



فيديو صادم لرجل يكتّم انفاس رضية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 ربيع ثانی 1438هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/19557532>

الرياض - الحياة

«حاكموه واقتلوه»، هذا هو لسان حال سعوديين غاضبين عقب مشاهدتهم مقطعاً مصوراً انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي لرجل تجرد من المشاعر الإنسانية بتعنيفه رضية لم يتجاوز عمرها الأشهر، حاول فيه خنقها وكتّم أنفاسها. وانتشر الفيديو كالنار في الهشيم في عدد من مواقع التواصل الاجتماعي، إثر نشره في حساب على موقع «تويتر» يدعى «أم تريد بنتها بحضنها»، إدعت فيه صاحبة الحساب أنها أم الطفلة المعنفة، وهي سورية الجنسية، وزوجها سعودي، كتبت أنه «أخذ منها ابنتها وهي عمرها شهر ويهددها بالقتل»، وناشدت فيه مساعدتها لإنقاذ ابنتها الرضية من هذا «العذاب».

وكتبت الأم: «إلى كل مسؤول إلى كل محامي إلى كل من بيده الأمر أحموا طفلي من التعذيب #ام_تريد_بنتها_بحضنها واصلوني على الخاص وافيدكم بكل المعلومات».

وتباينت ردود فعل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي تجاه الفيديو الصادم، بين من يتهم الأب بـ«عدم الرحمة»، ومن اتهم الأم بـ«عدم المسؤولية»، لترك ابنتها مع هذا الزوج، طالبوها فيه بالتوجه مباشرة لإبلاغ الشرطة عنه، لترد صاحبة الحساب «أن مشكلتي لا تتحل في الشرطة كوني أجنبية وتزوجت من دون تصريح»، ما يعنى أنه سيتم ترحيلها بمجرد ذهابها، مناشدة من يتهموها بـ«الاستيعاب ذلك قبل تجربتها».

ولم تسلم الأم المزعومة من هجوم المغردين الذين لم يتقبلوا موقفها، لتتباين ردود أفعالهم، فمنهم من لم يقتنع بالقصة واتهمها باختلاقها، ومنهم من رفض قبول أي عذر لها لترك ابنتها في يد هذا «الوحش»، حتى ولو كان الثمن «ترحيلها من البلاد»، لافتين إلى أنها «مسألة حقوق إنسان». فيما طالب أحدهم بمحاكمة الأب بتهمة الشروع في قتل الطفلة.

ونصح أحد المغردين، الأم بأن لا تنتظر أحداً وتباشر في إنقاذ ابنتها عبر مركز الشرطة، وهو ما أكدته آخر قائلاً إن «هذا الفيديو يكفي لرمي هذا المختل في السجن. البلد فيها حكومة وقضاء لينتك تسمعين الكلام». وانتقدتها آخر مستنكراً خوفها «لا تحملي الطفل نتيجة خطأك، أنت شريكة أيضاً في الجرم.»

ولم تمض ساعات قليلة على نشر الفيديو الذي أرفقه مغردون بصورة هوية ورقم هاتف لشخص قيل إنه الأب المتهم بالفعل، حتى تفاعل معه ناشطون حقوقيون وفنانون ومسؤولون، إذ طالبت الاستشارية النفسية نوف سلطان بمعرفة وضع الطفلة، متبينة تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية لها، متهمة الأب بأنه «مريض نفسياً»، ليتفاعل معها الناطق الرسمي باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل: «طلبنا من صاحبة الحساب التواصل معنا، للتأكد من صحة وتفاصيل الحال، وستخذ الوزارة الإجراءات النظامية، إذا ثبت صحة ذلك.»

وتفاعلت عضو مجلس الشورى لطيفة الشعلان، ملقية باللانمته على «نظام الحماية من الإيذاء»، متهمة إياه بـ«الضعف وأضعفته لانحته التنفيذية أكثر»، وهو ما أكدته الكاتبة والناطق باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، والأكاديمي بجامعة الملك سعود جبرين الجبرين، وقالوا إن «نظام الحماية من الإيذاء مثل نظام التسول ولد ميتاً.»

ودخل الفنان خالد المالكي على الخط، مطالباً هيئة حقوق الإنسان بالتدخل لإنقاذ الطفلة، واصفاً مرتكب هذا الفعل «بحيوان آدمي»، لترد صاحبة الحساب بتقديم الشكر له.

ولم تمض ساعات حتى كتب أبا الخيل، مطمئناً المهتمين بحال الطفلة، قائلاً إنه «تم الوصول إلى والدة الطفلة ومقابلتها من مدير فرع الوزارة، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفق نظام حماية الطفل من الإيذاء»، وهو ما أكدته صاحبة الحساب في تغريدة لها منذ قليل: «بفضل الله تواصلت مع الجهات المختصة، وستكون لي مداخلة هاتفية في قناة العربية الساعة السادسة بإذن الله دعواتكم لطفاتي.»

وجاءت الاستجابة السريعة من هيئة حقوق الإنسان، التي خرجت ببيان رسمي لها أكدت فيه أنها «تابعت ما تم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي لمقطع الفيديو»، مشددة على أنها «اتخذت الإجراءات النظامية كافة بالتنسيق مع وزارة الداخلية ممثلة في الأمن العام، لضبط الفاعل واستكمال الإجراءات النظامية في حق الجاني وحفظ حقوق هذه الطفلة.»

وأضافت الهيئة «تبين للهيئة ما ظهر خلال المقاطع المتداولة فعل محرم ومجرم وفق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وتؤكد الهيئة أن الفاعل لا يمكن أن يفلت من العقوبة الجزائية الرادعة.»

يذكر أن مواقع التواصل الاجتماعي تضج بكثير من الفيديوهات لأطفال معنفين، ظهر آخرها في تشرين الثاني (نوفمبر) لأم تعنف ابنها وتجبره على التقبوء، في حين تعد أشهر قضايا تعنيف الأطفال تلك التي تعرضت لها الطفلة لمى ذات الخمس سنوات، والتي فارقت الحياة على يدي والدها في العام 2013، بعد تعذيبها لفترة طويلة، وتم تداول القضية في المحاكم لفترة إلى أن أطلق سراح والدها بعدما تم الاكتفاء بدفع الدية.

وعلى رغم التشريعات التي سنتها المملكة لمكافحة العنف الأسري وتضمنت الغرامة والجس، إلا أنها تشهد ازدياداً، إذ كشفت «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقرير لها في العام 2015، تنامي قضايا العنف ضد الأطفال بعدما بلغت 28 في المئة من مجمل القضايا في العام 2014 تنوعت فيه حالات العنف لتشمل «التحرش الجنسي.»



«هاشاق» شكك في مصداقيتها.. حقوق الإنسان ترصد وتحذر

أبا الخيل لـ «عكاظ»: أم الرضيعة تواصلت مع «الحماية»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 ربيع ثاني 1438 هـ - 12 يناير 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1520598>

عبير الفهد (الرياض)

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، على لسان المتحدث باسمها خالد أبا الخيل لـ «عكاظ»، تواصل والدته دارين وطلبها لتدخلها. وجاء تعليق الوزارة رداً على ما ظهر من مقطع فيديو في مواقع التواصل الاجتماعي وهاشتاق عن تعنيف وإيذاء تعرضت له الرضيفة من والدها. وعلمت «عكاظ» من مصادرها أن كل المعلومات التي ذكرتتها الأم التي تقيم في المدينة المنورة عن زوجها الذي تتهمه بتعنيف الرضيفة صحيحة من حيث الاسم ورقم الهاتف.

وعلى ذات السياق، أوضح الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد عبدالرحمن الفاخري لـ «عكاظ»، أن الجمعية رصدت ما تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي لسيدة تطلب إغايتها لحماية طفلتها مما تتعرض له من عنف وسوء معاملة. وأوضح أنه وانطلاقاً من أهداف الجمعية التي تنص على الوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف والتعذيب تم التواصل مع مصدر المقطع المتداول بهدف الوصول للطفلة، والتأكد من وضعها والعمل على حماية حقوقها. وأكد الفاخري أن نظام حماية الطفل نص على حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرها التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به والعمل على ضمان حقوق الطفل الذي يتعرض للإيذاء والإهمال بتوفير الرعاية اللازمة له. وأن أي تعامل سلبي تجاه الطفل سواء كان إيذاء جسدياً أو نفسياً أو جنسياً يعتبر جريمة يعرض مرتكبها للعقوبة، وتتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق في مثل هذه القضايا وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة.

من جانبه، رد برنامج الأمان الأسري على السيدة في حسابه بتويتر، بأن خط مساندة الطفل تلقى 116111 بلاغا عن حالة الطفلة وستتم إحالة الملف للجهات المختصة للتدخل الفوري. يذكر أن رواد مواقع التواصل الاجتماعي تداولوا على نطاق واسع مقطع فيديو لرضيفة في الشهر الثالث من عمرها تتعرض للضرب والخنق. وبث المقطع عبر حساب سيدة غير سعودية، قالت إن زوجها السعودي حرمها من رضيعتها وأقدم على تعذيبها بعد زواجه منها بطريقة غير نظامية، وتفاعل كثيرون مع المقطع والهاشتاق بين مصدق ومكذب.

هيئة حقوق الإنسان

«العمل» و «حقوق الإنسان» يتفاعلان مع مقاطع فيديو لتعذيب طفلة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 ربيع ثاني 1438هـ - 12 يناير 2017م
<http://www.alriyadh.com/1562345>

منابعة - نوفل الغرابي
ناشدت مغردة عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر اليوم الأربعاء وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان للتدخل في إنقاذ طفلتها التي تتعرض للتعذيب على يد والدها ناشرة مقاطع فيديو وصور للتعذيب مشيرة إلى أن الأب أخذ الطفلة بعمر الشهر.
واستجاب خالد أبا الخيل المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية عبر حسابه الرسمي لاستنجد الأم مشيراً في تغريدة تنص على أنه طُلب من صاحبة الحساب التواصل مع الوزارة للتأكد من صحة وتفاصيل الحالة، وأكد إلى أنه تم الوصول لوالدة الطفلة ومقابلتها من قبل مدير فرع الوزارة، وسيتم اتخاذ الإجراء اللازم وفق نظام حماية الطفل من الإيذاء.
من جهتها أكدت هيئة حقوق الإنسان متابعتها لما تم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي لمقطع فيديو يظهر فيه شخص يعذب طفلة رضية، موضحة أنها اتخذت كافة الإجراءات النظامية بالتنسيق مع وزارة الداخلية ممثلة في الأمن العام لضبط الفاعل واستكمال الإجراءات النظامية بحق الجاني وحفظ حقوق هذه الطفلة، مبينة أن ما ظهر خلال المقاطع المتداولة فعل محرم ومجرم وفق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية مشيرة إلى أن الفاعل لا يمكن أن يفلت من العقوبة الجزائية الرادعة.



أقيمت اليوم بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة بهدف زيادة الوعي بهم اختتام ندوة "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" بثلاث جلسات و6 أوراق عمل

المصدر: جريدة سبق الخميس 14 ربيع ثاني 1438هـ - 12 يناير 2017م
<https://sabq.org>

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض

اختتمت هيئة حقوق الإنسان ندوتها حول "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، والتي أقيمت برعاية رئيس الهيئة، الدكتور بندر بن محمد العيبان، وبحضور وزير العمل والتنمية الاجتماعية، الدكتور علي بن ناصر الغفيص، وانتهت بثلاث جلسات وست أوراق عمل.

أقيمت الندوة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اليوم "12 ربيع ثاني 1438هـ، بمدينة الرياض، بهدف زيادة الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تناول النهج الحقوقي في التعامل مع تلك القضايا وإيضاح الجهود الوطنية، وفق مبدأ المملكة بقيادة خادم الحرمين، الملك سلمان بن عبد العزيز أيده الله، لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، انطلاقاً من مرجعية أنظمة البلاد المتمثلة في الشريعة الإسلامية.

وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور بندر بن محمد العيبان، في كلمته الافتتاحية: "لقد رعى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - العديد من المبادرات في هذا المجال، ومن ذلك إنشاء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة والذي يعد مركزاً ريادياً يختص بمجالات البحث العلمي لقضايا الإعاقة ومسبباتها ووسائل تفاديها وعلاجها، والذي يسهم في تسخير نتائج البحوث ومخرجاتها لأغراض التخطيط والتقييم في مختلف مجالات الوقاية والرعاية والتأهيل".

وأضاف: "تأتي هذه الندوة في إطار برامج وأنشطة مذكرة التفاهم الموقعة بين المملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تهدف إلى بناء القدرات الوطنية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان".

وأشار إلى أن رؤية المملكة 2030 تهدف في محاورها وأهدافها إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تعزيز حقوق ذوي الإعاقة باعتبارهم شركاء في التنمية.

وبيّن وزير العمل والتنمية الاجتماعية، الدكتور علي بن ناصر الغفيص، خلال كلمته أن "المملكة جعلت من أولوياتها ومسؤولياتها رعاية الفئات الخاصة في المجتمع الذين يعانون عجزاً أو إعاقة أو فقراً، كما جعلت حماية حقوقهم، وتعزيزها أساساً دستورياً ينطلق من أحكام الشريعة الإسلامية، وفق ما قضت به المادة السابعة والعشرون التي نصّت على أن تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية".

وأشار إلى الخدمات التي تقدمها الوزارة لذوي الإعاقة من الإيواء الرعاية والدعم، وكذلك خدمات الرعاية النهارية والمنزلية لذوي الإعاقة والمسنين، وأضاف بأنه مؤخراً تم تشكيل لجنة استشارية لذوي الإعاقة وجميع أعضاء هذه اللجنة من نفس الفئة أو ذويهم، بهدف سماع رأيهم ومشاركتهم معنا في الرأي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

دعوة لسماع "الشورى" رأي "المهجورات والمعنفات" في حق الولاية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 ربيع ثنى 1438 هـ - 12 يناير 2017 م
<http://www.alhayat.com/Articles/19564144>

الرياض - سعاد الشمراني

يبين مطالب لأعضاء في مجلس الشورى تدعو لأن تتولى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على النساء المهجورات أو المعنفات أو المنبذات، وأخرى تتساءل عن مدى رضا أصحاب هذا الشأن أن تتولى جهة حكومية تنفيذية الولاية عليهم ومطالبة المجلس باستضافتهم وسماع أصواتهم، أيد رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ استضافة فئات من المجتمع لسماع رأيهم في الولاية عليهم ووجدها فكرة مميزة.

يأتي ذلك بعد ما ذكرته عضو الشورى الدكتورة حنان الأحمدى، التي تساءلت عن الفئات الأخرى التي لم يشملها تعديل حق الولاية، مثل الفتيات والسجينات والمنبذات، مضيفة «كنت أمل أن تحظى هذه الفئات باهتمام أكبر من اللجنة الاجتماعية في المجلس، وأن تسعى للتواصل معها وبحث أحوالها، ودراسة الموضوع بطريقة محايدة ومتأنية، تشمل جميع الجهات ذات العلاقة».

فيما انتقدت الأحمدى عبارة أن «لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس لم تستضيف مندوبين لأن الموضوع واضح». وقالت: «هنا اختلف مع اللجنة الموقرة، لأن الموضوع غير واضح، بل شائك جداً، وأنا شخصياً لدي عدد من التساؤلات». مشيرة إلى أن الأيتام، وخصوصاً مجهولي الأبوين، والمسنين وذوي الإعاقة هم أضعف فئات المجتمع، وأجدرها بالرعاية والاهتمام بحقوقها.

وزادت: «هل عرف المجلس: ما هو رأي أصحاب الشأن في هذا التعديل التشريعي؟ وما رأيهم في أن تتولى جهة حكومية تنفيذية الولاية عليهم؟ ولماذا لم تتم استضافة بعضهم أو استضافة بعض المعنيين بأمرهم في مؤسسات المجتمع المدني، مثل جمعيات الأيتام وجمعيات حقوق الإنسان وغيرها؟ ولماذا توصي الوزارة بإحالة أموالهم للمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام تحديداً دون غيرها؟».

وأضافت «مع تقديري للدور الذي تقوم به الوزارة وجهودها وحرص المعنيين فيها وتضامنهم، لكن تظل هناك إشكالات تجعلنا نحذر أمام هذا التعديل من يراقب هذه الجهة، ويدافع عن حقوق هؤلاء إذا تم التعدي عليهم في كنفها؟ أقول هذا وفي ذهني لا تزال قصة اليتيم فيصل ذو الخمسة أعوام، الذي توفي نتيجة تعذيب كافله الذي وافقت عليه الوزارة، وأتذكر أيضاً قصة عبدالله اليتيم الذي توفي في سريره متأثراً بنوبة سكر في دار أيتام تشرف عليه الوزارة ولم يتم اكتشافه إلا بعد أيام، وأتذكر صور الإهمال لبعض النزلاء في بعض دور التأهيل، كما أتذكر قصص بعض الفتيات اللاتي انتهت حياتهن في بعض دور الرعاية لأسباب غامضة».

وأشارت الأحمدى إلى أنه لا يمكن اتخاذ تعديل تشريعي بإضافة مادة هنا وأخرى هناك من دون دراسة متأنية، تأخذ في الاعتبار رأي الأطراف المتأثرة به، موضحة أن التعديل محل نظرنا اليوم تعديل كبير، إذ يعطي حق الولاية لفئات ضعيفة ولها حقوق يكفلها الشرع وتكفلها أنظمة هذه البلاد لجهاز إداري.

وذكرت: «كل ما أطلبه من اللجنة هو الاستماع لصوت هؤلاء، هذا أقل من حقوقهم وأبسط مسؤوليات اللجنة، أن تسعى لمعرفة رأيهم باستضافتهم أو بزيارتهم في مقارهم للاطلاع على ملائمة التعديل التشريعي الذي تقترحه، حفظاً لحقوقهم، وتعزيراً للدور التشريعي للمجلس».

واقترح عضو مجلس الشورى الدكتور خالد العقيل أن تجرى تعديلات أخرى لتشمل السجينات والمعنفات والمهجورات والمنبذات، مشيراً إلى أن هذه الحالات أصبحت مشاهدة في المجتمع، وتظهر في مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن الحالات في التعديل المقترح من اللجنة محدودة جداً، وللأهمية البالغة للموضوع والحاجة الإنسانية يجب إدراج هذه الفئات للحفاظ على حقوق النساء.

في حين طالب عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي الاستئناس برأي اللجنة الإسلامية بمنح الولاية المطلقة على النفس والمال للقصر ومن في حكمهم من الناحية الشرعية، لأنها من أهم المسائل الإسلامية لحرص الموضوع ولأهميتها وحمايتها لفئات لا تستطيع تولى أمرها بنفسها، فضلاً عن مطالبته بتحديد الجهة المعنية داخل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي ستقوم بالولاية.

بدوره، ذكر عضو مجلس الشورى الشيخ الدكتور واصل المؤذن أن الولاية تنقسم إلى قسمين ولاية جبرية وهي ولاية الأب على الأبناء، وولاية قصرية لفاقد الأهلية ولمن يشملهم هذا التعديل، مشيراً إلى أن دور الرعاية تقوم بالولاية الجبرية في عقود النكاح لمجهولي الأبوين، لذلك لا بد أن تنتبه اللجنة بأن المقترح سيخول وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية الجبرية على جميع جوانب حياتهم.

جاء ذلك خلال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشاريع النصوص النظامية المقترح إضافتها إلى بعض اللوائح بشأن تخويل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على بعض فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم، وحماية حقوقهم بما يكفل لهم حق إقامة الدعوى، والذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبد الله الفوزان.

وتتضمن التعديلات إضافة فقرة جديدة برقم 2 إلى المادة 12 من اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية تخول وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على النفس للقصر لمجهولي الأبوين، كما تتضمن التعديلات إضافة مادة جديدة (المادة الثانية عشرة مكرر) إلى لائحة دور الرعاية الاجتماعية نصها: «تخويل الوزارة حق الولاية على النفس لفاقد ونقصي الأهلية من فئة المسنين الذين ليس لهم ولي أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة». كما يتضمن التعديل إضافة مادة جديدة (المادة التاسعة والعشرين مكرر) إلى اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين وتنص على: «تخويل الوزارة حق الولاية على النفس لفاقد ونقصي الأهلية من فئة المعوقين الذين ليس لهم ولي، أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة.»



الشورى توصية بتوظيف المرأة في الحرس الوطني

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 ربيع ثاني 1438 هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/19564141>

الرياض - سعاد الشمراني
أثارت توصية اللجنة الأمنية بمجلس الشورى ضرورة تعزيز وجود المرأة وتفعيل دورها في قطاعات الحرس الوطني خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني للعام المالي 1435-1436 هـ، العديد من الأعضاء، الذين رأوا أن التوصية تقحم المرأة في مجالات لا تناسبها.

وأوضحت نائب رئيس لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشورى فاطمة القرني، أن تقرير اللجنة الأمنية بمجلس الشورى التي أعدته بعد اطلاعها على تقرير وزارة الحرس الوطني، تضمن توصيات مهمة، ركزت إحداها على ضرورة تعزيز وجود المرأة وتفعيل دورها بشكل أوسع في قطاعات الحرس الوطني.

وقالت القرني: «لاحظت من مداخلات بعض الزملاء على توصيات اللجنة أن منهم من رأى في ذلك إقحاماً للمرأة في مجالات لا تناسبها، ومن هنا انطلق استدراكي وتعقيبي الموجز في أن مهمات وزارة الحرس الوطني ليست عسكرية بحتة، بل هي وغيرها من وزاراتنا الأمنية تتضمن قطاعات مختلفة للمرأة دور كبير وفاعل في أداء مسؤولياتها.»

وأضافت: «المرأة ليست دخيلة على هذا المجال، بل إن لهذه الجهة باعتبارها «حرساً وطنياً» غايات ومهمات كثيرة قد تكون غابت عن توفيق عند هذه التوصية.»

وأكدت أن المرأة جديرة بأن تشغل مساحة في الحرس الوطني، أكاديمياً وثقافياً وميدانياً، بل وأمنياً، ما قد يصل إلى المناصفة مع ما يشغله الرجل في القطاعات المختلفة.

وقالت: «المتتبع لعمل وزارة الحرس الوطني منذ إنشائها قبل عقود عدة بوصفها رئاسة وحتى الآن، يلاحظ بوضوح حرص القائمين عليها على تفعيل الوجود النسائي فيها، فعلى المستوى الثقافي يكفي أن يتأمل ما قدمه مهرجان الجنادرية، ومكتبة الملك عبدالعزيز، وغيرها من كيانات ثقافية تتبع الوزارة بشكل أو بآخر، من خدمات وطنية حضارية جلية، كانت المرأة المبدعة ركيزة أساسية من ركائز أدائها وتجسيدها واقعاً.»

وتابعت: «أما على المستوى الأكاديمي المتخصص في المجال الصحي، الذي تميزت خدمات وزارة الحرس الوطني فيه، وتفوقت إقليمياً وعالمياً، ففي هذا المجال مستوى التأهيل والتدريب في كليات الحرس الصحية، ومستوى الابتعاث، وكذلك على مستوى العمل الفعلي في مستشفيات الحرس، وفي غيرها من مستشفيات المملكة، وفي كل هذه المستويات كان ولا يزال للمرأة وجودها المحتفى به، والمفعل بشكل يستحق الإشادة وطلب الاستزادة أيضاً.»

وزادت: «إذا ما توسعنا قليلاً ونظرنا للجانب الميداني العام فممنسوب ومنسوبات وزارة الحرس الوطني مشاركون في الكثير من المناسبات الموسمية، كخدمة حجاج زوار الحرمين الشريفين، وكذلك في حالات الطوارئ المباشرة، كمواسم الأمطار وغيرها، مما يحتاج خدمات ميدانية عاجلة.»

واستطردت: «ما سبق مجرد أمثلة لما يؤديه الوجود النسائي في قطاعات حرسنا الوطني، ولا أنسى (برنامج الأمان الأسري) الذي بدأنا نحصد ثمار تفعيله، وذلك نتيجة جهود ومساع بدأت وتشكلت حتى استوى على سوقه من هذه الوزارة، التي حثنا تميزها في استثمار الطاقات النسائية المثابرة على الاستزادة.»

إلى ذلك، ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة من أعمال العام الأول للدورة السابعة، التي ترأسها أمس (الأربعاء) رئيس المجلس عبدالله آل الشيخ، في شأن التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني للعام المالي 1435-1436هـ.



ثلاثة ملايين سعودية بالغة بدون إثبات شخصي

«التحول الوطني» يلزم المرأة بالهوية الوطنية في 2020

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 ربيع ثاني 1438هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1562477>

الرياض - أسهمان الغامدي

ثلاثة أعوام تفصل عن إلزامية المرأة بالهوية الوطنية، التي ستصبح الوسيلة الوحيدة لإثبات هويتها، إذ لن يقبل غيرها في الحوادث وأمن الطرق وأقسام الولادة في المستشفيات، وكافة أمورها الخاصة.

ولا تزال هناك أكثر من ثلاثة ملايين مواطنة في المملكة تجاوز عمرهن 15 عاماً بدون هوية وطنية.

وأكد الناطق الإعلامي للأحوال المدنية محمد الجاسر لـ"الرياض" أن الهوية الوطنية للنساء تتطلب أساساً لكثير من الخدمات حالياً، وستكون إلزامية في عام 1441هـ، موضحاً أن الأحوال المدنية تسابق الزمن لافتتاح أقسام نسائية جديدة بسبب الإقبال الكثيف من قبل النساء.

وقال الجاسر: الفروع والأقسام النسائية للأحوال المدنية بمختلف المناطق والمحافظات تلقي إقبالا متزايدا من المواطنات للحصول على الهوية الوطنية، في ظل اشتراط العديد من الجهات الحكومية والبنوك والجوازات التي ربطت استخراج جواز السفر بضرورة إصدار الهوية الوطنية للمرأة، وشركات الاتصالات "التوثيق البصمة" واختبارات القياس والتقييم إبراز الهوية لتقديم خدماتها لهن.

واستطرد الناطق الإعلامي أن الأحوال المدنية عملت مؤخرا على عدد من الإجراءات بهدف تخفيف الزحام لمواجهة الضغط على الأقسام والفروع النسائية، وتسريع عجلة إصدار الهويات الوطنية.

إذ بدأت بتكليف عدد من المكاتب التي تواجه ضغطاً بالعمل في الفترة المسائية، وتكليف مكاتب بالعمل أيام السبت، إلى جانب إعادة هيكلة بعض الإجراءات لكي تختصر بعض الخطوات في المعاملة وتسرع من إنهاؤها. كما تعمل الأحوال المدنية على توفير عربات متنقلة تسهل إصدار بطاقة الهوية الوطنية للنساء في المحافظات والقرى، كما وفرت خدمة الوصول إلى المنازل للنساء المسنات وذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف السباق مع الزمن. يذكر أن الأحوال المدنية تعكف حالياً على افتتاح عدد من المكاتب قريباً، إلى جانب زيادة عدد المواعيد في المكاتب لتستوعب هذا الإقبال المتزايد.

كما أن الأحوال المدنية تشترط 11 شرطاً لإصدار هوية وطنية جديدة للمرأة السعودية وهي :

- أن تكون سعودية الجنسية، ومسجلة في سجلات الأحوال المدنية، وأن يكون عمر المتقدمة (18) عاماً فما فوق، وفي حال الحاجة يمكن إصدارها لمن أكملت (15) عاماً، وإحضار صورة شخصية واحدة حديثة وملونة مقاس 4 × 6 سم، وواضحة وغير محسنة وأمامية مظهره جميع معالم الوجه، ويظهر الوجه خالياً من الزينة مع تغطية العنق وشعر الرأس، ومن دون نظارات أو عدسات ملونة، إحضار صورة سجل الأسرة (دفتر العائلة) المضافة به صاحبة الطلب، إحضار أصل حفيظة النفوس لمن سبق لها الحصول عليها، إحضار أي مستند يثبت المهنة، وإذا تعذر ذلك يؤخذ عليها إقرار بالمهنة، وإن كانت ربة بيت يكفي بإقرار يثبت ذلك، إحضار صورة من صك الطلاق مع الأصل في حال عدم إسقاط اسم المرأة من دفتر عائلة مطلقها، وفي حال تعذر إحضار الأصل يكفي بصورة مصدقة منه، إحضار صورة من شهادة الوفاة مع الأصل إضافة إلى صورة صك حصر الورثة في حال الأرملة التي لم يتم استبدال دفتر عائلة زوجها المتوفى، تعبئة النموذج رقم (2/56) والخاص بذلك.

إضافة إلى التعرف على المرأة والتثبت من شخصيتها من خلال إحدى وسائل التعريف التالية:

حضور ولي الأمر أو أحد المحارم (ولا يصطحب معه المرأة) إلى قسم الرجال، مع إحضار أصل بطاقة الهوية الوطنية الخاصة به وصورة منها، مع باقي الأوراق والمستندات.

-حضور صاحبة الطلب مع امرأة سعودية واحدة إلى القسم النسوي تحمل بطاقة الهوية الوطنية وترتبطها بصاحبة الطلب صلة قرابة، على أن تحضر معها أصل بطاقة الهوية الوطنية وصورة منها مع باقي الأوراق والمستندات المطلوبة.

-حضور صاحبة الطلب مع امرأتين سعوديتين إلى القسم النسوي تحملان بطاقة الهوية الوطنية، إذا كانتا من غير أقارب صاحبة الطلب، على أن تكونا تعرفانها معرفة حقيقية، وتحضر كل منهما أصل بطاقة الهوية الوطنية الخاصة بها وصورة منها مع باقي الأوراق والمستندات المطلوبة.

-حضور المرأة صاحبة الطلب إلى القسم النسوي مصطحبة جواز سفرها السعودي وصورة منه، على أن يكون خالياً من الكشط أو التعديل أو الإضافة مع باقي الأوراق والمستندات المطلوبة.



مطالب بخطة ومركز وطني لمحاربة سوسة النخيل الحمراء

الشورى يوصي بكادر لميداني الحج والعمرة وفتح

ملاحق بسفارات المملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 ربيع ثانی 1438هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.alriyadh.com/1562534>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
أوصت لجنة الحج بمجلس الشورى بوضع كادر لوظائف الخدمات الميدانية في الحج والعمرة واعتماده، كما طالبت اللجنة وزارة الحج بالتنسيق مع هيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة لتحديث وتطوير البنية التحتية في المشاعر المقدسة

- منى ومزدلفة وعرفات - وفقاً للمخطط الشامل لتطوير المشاعر المقدسة المعتمد من مجلس الوزراء قبل أكثر من أربع سنوات، ودعت اللجنة إلى دراسة تأسيس شركات حكومية متخصصة تعنى بتنفيذ وصيانة المرافق وخدمات الحج والعمرة. واقترح منصور الكريديس افتتاح ملاحق لشؤون الحج والعمرة في سفارات وقنصليات المملكة في الخارج، خصوصاً في ظل التوجه لزيادة أعداد المعتمرين بحلول عام 2020، وقال: إن عدد المعتمرين سيصل إلى 15 مليون معتمر خلال ثلاث سنوات لذلك وجب على الوزارة أن توصل رسالتها إلى الفئات المستهدفة من الحجاج والمعتمرين في الدول في الخارج عبر مكاتب لها، ودعا عضو إلى إيجاد تطبيقات ذكية لتوضيح مناسك الحج والعمرة، كما اقترح تأسيس نظام إلكتروني لجمع المعلومات المتنوعة عن الحجاج وأماكن وجودهم في الحرمين الشريفين أو المشاعر المقدسة أثناء مواسم الحج والعمرة وطالب أحمد الزيلعي بالبناء الراسي في مشعر منى لأنه أجدى من الأفقي ومن استخدام الخيام مما يحد من ظاهرة الاقتراض في المشعر ويسهم في استيعاب أعداد أكبر من الحجاج.

من ناحية أخرى، ناقش المجلس بجلسة سرية التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني للعام المالي 1436-35 تلاه عبدالله السعدون رئيس اللجنة الأمنية، وأبان يحيى الصمغان مساعد رئيس الشورى أن المجلس استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية، وأشاد عدد من الأعضاء بالجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة بالتعاون مع الجهات العسكرية الأخرى في حفظ أمن المملكة، وتناول النقاش موضوعات اشتمل عليها التقرير تخص الوزارة ومهامها وجهودها في مختلف قطاعاتها العسكرية والمدنية.

الى ذلك اعتبر خالد السيف عضو الشورى جهود 30 عاماً لوزارة الزراعة في محاربة سوسة النخيل الحمراء عديمة الفائدة حينما وصفها بالعشوائية مطالباً بإنشاء مركز وطني متخصص لمكافحة هذا المرض أسوةً بمركز مكافحة الجراد، وشدد عساف أبوثنين بمداخلة سبقت السيف على التقرير السنوي لوزارة المياه والبيئة والزراعة "الزراعة سابقاً" على أهمية إعداد خطة وطنية لمحاربة سوسة النخيل تشترك فيها مع الزراعة ووزارة الداخلية ومختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما دعا إلى إعادة أحياء المركز الوطني للبحوث الزراعية الذي يعتبر خط الدفاع الأول في مواجهة هذه الآفة. وحذر عبدالله السعدون من نزوب المياه مشيراً إلى أن المملكة مهددة بنفاذ مياه خزنت منذ ملايين السنين خلال 20 سنة، ودعا إلى التركيز على أفضل المراكز لشراء الأمن الغذائي بدلاً من الاستثمار في الزراعة الخارجية، مشيراً إلى أن ضعف الجمعيات التعاونية فتح الباب للعمالة الوافدة لاستغلال المزارعين في شراء منتجاتهم بأسعار رخيصة وبيعها بأسعار مضاعفة.



اللواء الطويرقي: «أبشر» قضى على الفساد الإداري بنسبة

99 %

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 ربيع ثانی 1438 هـ - 12 يناير 2017م
<http://www.al-madina.com/node/717570>

سعد العنيني - جدة تصوير: منصور البلوي
قال مدير جوازات منطقة مكة المكرمة اللواء خلف الله بن عبيدالله الطويرقي: إن برنامج «أبشر» قضى على الفساد الإداري الذي كان موجوداً في السابق بنسبة 99%، بالإضافة إلى تمكين المواطنين والمقيمين من الاستفادة من خدمات الجوازات بكل يسر وسهولة دون الحاجة إلى مراجعة الجوازات، مشيراً إلى أن جوازات منطقة مكة المكرمة افتتحت مؤخراً مكاتب خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لتقديم أفضل الخدمات لهم.
جاء حديث اللواء الطويرقي خلال رعايته أمس لبرنامج «كيف نكون قدوة» الذي تنظمه الجوازات بالتعاون مع الغرفة التجارية بجدة، وأكد خلف الله أن البرنامج يأتي من رؤية ثاقبة من قبل سمو أمير منطقة مكة المكرمة الذي يوجهنا دائماً في أن نقدم أفضل الخدمات بكل يسر وسهولة، وأن يكون تعامل الجميع تعاملًا إيجابيًا في كل ما نقوم به من خطوات وخدمات نقدمها لمستفيديها.

ومن جانبه قال الدكتور محمد بن حسن القحطاني مستشار أمير منطقة مكة المكرمة: تشرفت بالدعوة الكريمة من جوازات المنطقة والتي جاءت لتفعيل مبادرة مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الامير خالد الفيصل «كيف تكون قدوة»، مشيراً إلى أن جوازات المنطقة تتعامل غالباً مع حقوق وحرريات المواطنين والمقيمين كحقوق نظامية كفلها لهم النظام الأساسي للحكم، ولذلك كان من الضروري أن نسلط الضوء على ما هي الثقافة الدستورية في المملكة وما هو دستور المملكة، وكيف تنشأ الأنظمة، وكيف يحترم النظام ويتم تعليمه للآخرين من أجل احترامه ليكونوا قدوة.

قال مدير جوازات منطقة مكة المكرمة اللواء خلف الله بن عبيدالله الطويرقي: إن برنامج «أبشر» قضى على الفساد الإداري الذي كان موجوداً في السابق بنسبة 99%، بالإضافة إلى تمكين المواطنين والمقيمين من الاستفادة من خدمات الجوازات بكل يسر وسهولة دون الحاجة إلى مراجعة الجوازات، مشيراً إلى أن جوازات منطقة مكة المكرمة افتتحت مؤخراً مكاتب خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لتقديم أفضل الخدمات لهم.

جاء حديث اللواء الطويرقي خلال رعايته أمس لبرنامج «كيف تكون قدوة» الذي تنظمه الجوازات بالتعاون مع الغرفة التجارية بجدة، وأكد خلف الله أن البرنامج يأتي من رؤية ثاقبة من قبل سمو أمير منطقة مكة المكرمة الذي يوجهنا دائماً في أن نقدم أفضل الخدمات بكل يسر وسهولة، وأن يكون تعامل الجميع تعاملًا إيجابياً في كل ما نقوم به من خطوات وخدمات نقدمها لمستفيديها.

ومن جانبه قال الدكتور محمد بن حسن القحطاني مستشار أمير منطقة مكة المكرمة: تشرفت بالدعوة الكريمة من جوازات المنطقة والتي جاءت لتفعيل مبادرة مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الامير خالد الفيصل «كيف تكون قدوة»، مشيراً إلى أن جوازات المنطقة تتعامل غالباً مع حقوق وحرريات المواطنين والمقيمين كحقوق نظامية كفلها لهم النظام الأساسي للحكم، ولذلك كان من الضروري أن نسلط الضوء على ما هي الثقافة الدستورية في المملكة وما هو دستور المملكة، وكيف تنشأ الأنظمة، وكيف يحترم النظام ويتم تعليمه للآخرين من أجل احترامه ليكونوا قدوة.



العاصمي: الباحة تسجل أقل نسبة في العنف الأسري

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 ربيع ثاني 1438هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.al-madina.com/node/717637>

عبدالرحمن ابوريحاح - الباحة

أكد مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة الباحة أحمد بن إبراهيم العاصمي أن الباحة سجلت أقل نسبة في العنف الأسري مقارنة بمناطق المملكة الأخرى. لافتاً إلى أن السبب في ذلك يعود للنسيج الاجتماعي والترابط الأسري الذي يحظى به أهالي المنطقة وساكنيها. ولم يستبعد العاصمي في كلمته التي ألقاها في ملتقى الجمعيات الخيرية أمس الأول بقاعة الشؤون الأكاديمية بمستشفى الملك فهد بالباحة وبحضور وكيل إمارة المنطقة الدكتور حامد بن صالح الشمري، وجود حالات من العنف الأسري تعود أسبابها إلى تعاطي المخدرات وغيرها. وطالب مدير عام الفرع بضرورة أن يتم فتح جمعية خيرية نسائية في الباحة تعنى بالمرأة والطفل والأسرة. وكذلك فريق لإدارة الأزمات.

100 ألف ريال غرامة الإعلانات المتاجرة بصحة المرضى

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 ربيع ثاني 1438 هـ - 12 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=290318

الدمام: سمية السماعيل 10-01-2017 11:36 PM

في الوقت الذي تحفل فيه مواقع التواصل الاجتماعي بالعديد من الإعلانات الطبية المضللة التي تتاجر بصحة المرضى ولا تهدف إلا للربح، أكدت وزارة الصحة أنها كثفت الرقابة على المؤسسات الصحية التي تقوم بالإعلان عن نفسها دون موافقة، مشيرة إلى أنه سيتم معاقبة المخالف بغرامات مالية وإغلاق المؤسسات الصحية.

المتاجرة بصحة المرضى

قال المشرف العام على الجمعيات العلمية بجامعة الملك سعود الدكتور محمد العبيدء لـ«الوطن»، إن «غالبية الإعلانات الطبية تتاجر بصحة المرضى وهذا يتطلب تدخلا من وزارة الصحة لترشيدها، حيث يتوجب إلزام الجهات الصحية بتقريب إعلاناتها الطبية، وتشديد العقوبة على المخالفين من المراكز الطبية والأفراد للقوانين المتعلقة بالمطبوعات والنشر، لمنع إعلانات المبالغة والتدليس والإثارة.»

مبالغت إعلانية

يرى العبيدء أنه "من المهم اقتصار الإعلان على اسم الطبيب ومؤهلته حسب تصنيف الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، حيث إن المبالغت التي تتضمنها الإعلانات عن مستحضرات طبية ودوائية، ومدى التأثير الدوائي والعلاجي لها، يساعد على انتشار انطباع عدم الحاجة لمراجعة الطبيب، والاكتفاء بتناول تلك المستحضرات الطبية دون وصفة طبية، أو تقييم للحالة الصحية للمريض."

ترويج للأطباء

أوضح العبيدء أن "بعض الإعلانات تروج لأطباء في غير تخصصاتهم، وتبالغ في المسميات المتداولة لجذب المرضى، مخالفة بذلك أخلاقيات المهنة، رغم أن اللائحة التنفيذية لنظام العمل في المؤسسات الصحية الخاصة حظرت على الممارس الصحي الإعلان عن نفسه، أو الدعاية لشخصه مباشرة أو بالوساطة، كما حظرت عليه أن يسجل على اللوحات، أو البطاقات، أو الوصفات الطبية، أو الإعلانات ألقابا علمية، أو تخصصات لم يحصل عليها وفقا للقواعد المنظمة لها."

إعلانات مخالفة

أكد العبيدء أن "الترويج للمنتجات الطبية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عشوائي ودون تصريح أو ضوابط مخالفة لنظام المؤسسات الصحية الخاصة التي حظرت على تلك المؤسسات الدعاية عن نفسها إلا في الحدود التي لا تتعارض مع أخلاق المهنة، ووفقا للمعايير التي حددتها اللائحة التنفيذية."

وأشار إلى أن "اللائحة ألزمت المؤسسات الصحية الخاصة بالحصول على موافقة مدير الشؤون الصحية في المنطقة على صيغة ومحتوى وطرق الدعاية التي تلجأ إليها قبل الإعلان عنها"، مبينا أن العيادات والمراكز الطبية لا تلتزم بذلك حين تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي والرسائل النصية والبريد الإلكتروني.

أسعار تنافسية

بين المشرف العام على الجمعيات العلمية بجامعة الملك سعود أن "الرسائل النصية التي ترسلها بعض المراكز الطبية متضمنة أسعار العلاجات بأسعار تنافسية جعلت تسعيرة الخدمة المقدمة هي الأساس لاختيار المركز، دون إعطاء أهمية لتأهيل الطبيب المعالج وجودة الخدمة المقدمة"، مشيرا إلى أن تلك الممارسات تهدد صحة وسلامة المرضى وتترتب عليها أضرار صحية وإنسانية واقتصادية تمس بشكل مباشر أمن المواطن الدوائي والصحي.

عقوبات صارمة

قال المتحدث الرسمي لوزارة الصحة مشعل الربيعان لـ«الوطن» إن "الوزارة كثفت الرقابة على المؤسسات الصحية التي تقوم بالإعلان عن نفسها"، مشيرا إلى أنه سيتم معاقبة المخالف بغرامات مالية وإغلاق المؤسسات الصحية.

وأضاف أن "المادة 31 من نظام المؤسسات الصحية الخاصة تنص على أنه يحظر على المؤسسة الصحية الخاصة بالدعاية عن نفسها إلا في الحدود التي لا تتعارض مع أخلاق المهنة، وفقا للمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية"، مشيراً إلى أن كل الإعلانات الطبية يجب أن يحصل أصحابها على موافقة رسمية مسبقة من الوزارة.

وأوضح أن "المادة 21 من نفس النظام تنص على أنه يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام بغرامة مالية لا تقل عن 10 آلاف ريال، ولا تزيد عن 100 ألف ريال، وإغلاق المؤسسة الصحية الخاصة لمدة لا تزيد على 60 يوماً، مع إلزام المؤسسة باتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل المرضى المنومين للعلاج فيها إلى مؤسسات أخرى قبل الإغلاق، إضافة إلى سحب الترخيص، ولا يجوز التقدم بطلب الترخيص إلا بعد مضي سنتين على الأقل".

عقوبات مخالفة أحكام نظام المؤسسات الصحية الخاصة

غرامة من 10 آلاف ريال إلى 100 ألف ريال

إغلاق المؤسسة الصحية الخاصة لمدة لا تزيد على 60 يوماً

إلزام المؤسسة باتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل المرضى المنومين للعلاج فيها إلى مؤسسات أخرى

سحب الترخيص ولا يجوز التقدم بطلب الترخيص إلا بعد مضي سنتين على الأقل



الوعي القانوني عند المرأة السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 ربيع ثاني 1438 هـ - 12 يناير 2017م

www.aleqt.com/node/1118736

تشكل النساء في الوقت الحالي النسبة الأكبر من تركيبة المجتمع السعودي، فالمرأة اليوم أصبحت جزءاً حيوياً مهماً في المجتمع وتملك زمام العديد من المناصب والأماكن المهمة وتقوم بالعديد من الأدوار غير دور الأمومة المعهود لها والمتعارف بحصرها عليه وعلى القيام ببيت الزوجية. ففي ظل تلك المتغيرات الحياتية المتسارعة سواء الاجتماعي منها أو العملي والاقتصادي صارت المحاكم ترصد تزايداً كبيراً في القضايا النسائية يشتمل أنواعها، فترتادها المرأة كمدع أو مدعى عليها. ومع ضعف الوعي القانوني عند المرأة وتواضع الثقافة القانونية لديها ما يؤدي إلى التعامل السلبي مع القضايا بما يفوت عليها الكثير من حقوقها الثابتة ومصالحها أثناء التقاضي. فقد لا تجيد الترافع عن نفسها ولا الدفاع عنها ولا استغلال البيانات بشكل سليم بما يخدم قضيتها، هنا يجب عليها في أقل الأحوال عرض قضيتها بكل ملاساتها على محام مختص لتحديد مواضع القوة والضعف فيها وإرشادها إلى أفضل وأسلم الطرق للخروج بربح القضية أو على أقل تقدير الخروج بأقل تكلفة خاصة فيما يتعلق بالقضايا المالية والحقوقية. ينبغي أن تعمل وزارة العدل على إحداث ما يخدم المرأة ويوفر لها الحماية أكثر بتهيئة أقسام نسائية في المحاكم تعرض عليها القضايا النسائية قبل عرض القضية والترافع أمام القاضي خصوصاً في القضايا الإنسانية. توفر تلك الأقسام خدمة التوعية القانونية والحقوقية للمرأة المتقاضية، إضافة إلى التوعية الاجتماعية حتى وإن كان ذلك بمقابل مادي رمزي. وهذا أيضاً إضافة إلى الخدمة التي ستقدمها تلك الأقسام للمجتمع ستعطي مجالاً وتوسعاً في توظيف المحاميات السعوديات والإخصائيات الاجتماعيات اللاتي قد يسهمن في حل العديد من قضايا الأحوال الشخصية التي تحتل مرتبة متقدمة بين القضايا خاصة الزوجية منها وما يتعلق بالطلاق والحضانة وذلك قبل عرضها على القاضي وازدحام المحاكم بها.

طفل يتألم.. هل نتكلم؟!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 14 ربيع ثاني 1438 هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.alyaum.com/article/4175152>

عبدالله الغنام

كل يوم، بل كل ساعة تحمل لنا مواقع التواصل الاجتماعي مآسي وآلاما من مشاهد ومقاطع مرعبة ووحشية بأنواع وأشكال مختلفة من التعذيب للأطفال، وحتى الرضع منهم لم يسلموا أو ينجوا أو يرحموا!، فما الذي جناه هؤلاء الأطفال الأبرياء؟

البعض يتفنن ويتلذذ بتعذيبهم في أنحاء مختلفة ومتفرقة من أجسامهم الهشة البريئة، والبعض يدهسهم دحسا كأنما يدهس جسدا بلا روح، والآخر يطلق عليهم النار كما يطلق على الحيوان. وهناك من يقصف البيوت على رؤوسهم بلا هوادة ولا شفقة، فبأي ذنب عذبوا؟ وبأي ذنب قصفوا؟ وبأي ذنب قتلوا؟.

هل هم يعذبون لأنهم مسلمون وعرب، أم هل يعذبون من أجل التشفي والغل الذي في الصدور؟، بل حتى الوحوش هي أعطف وأرحم من أولئك، ولكن قلب الإنسان حين يقسو يصبح حجرا، بل هم أشد قسوة. ولذلك جاء في حق هؤلاء ومثلهم قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا»، وجاء في الحديث: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض»، فما بالك بالذي يعذب ويقصف طفلا رضيعا من غير ذنب اقترفه؟!

إنني آسف أيها الطفل المسلم، وآسف أيها الطفل العربي، بل آسف حتى للرضع منكم، فهم أيضا لم يسلموا من العذاب، فأنتم أكثر عرضة في هذه الأيام من غيركم بسبب ضعفنا!!.. وصدق المتنبي حين قال: «من يهن يسهل الهوان عليه.. ما لجرح بميت إيلام.»

نحن السبب حين تفرقتنا، نحن السبب حين ضعفنا، ونحن السبب حين انشغلنا بقتال بعضنا البعض «بأسهم بينهم شديد» عن عدونا، بل وصل بنا الأمر أن نقسو على بعضنا البعض أشد من القسوة على عدونا.

إنني لا أملك لك أيها الطفل إلا القلم وغصّة من الحشرات والعبرات، والعرب تقول: «رب قول أنقذ من صول»، ولكن هل ينفع القلم؟! أنا آسف لمعاننك ولشقائك، فأنت تعذب في كل مكان إما بسبب الطائفية أو بسبب دينك، وكل واحدة منهما أشد عليك من الأخرى. أنت تعذب في بورما «الروهينجيا» واليمن والعراق وسوريا وفلسطين، وحيث يمنا وجوهنا شرقا وغربا هناك طفل يعذب لأنه عربي ومسلم.

وكننت أتساءل لو كان هؤلاء الأطفال والرضع من ذوي خضر وزرق العيون، وبيضاء البشرة من دول متقدمة مثل أوروبا أو أمريكا أو حتى من دول آسيا الصفراء المتقدمة، هل كان العالم الأبيض والأصفر سوف يسكت ويغض الطرف عنهم كما يفعل الآن!

أتعرف من هو المسؤول أيها الطفل البائس المعذب، الجريح المغدور المتألم؟! نحن المسؤولون حين لم يعد لنا هيبة ولا قوة ولا منعة «أه لو كنا نأوي إلى ركن شديد» حتى أصبح كل من هب ودب يتطاول عليك وعلينا. للأسف الغريب العجيب أن هناك قوانين لحماية البيئة والحيوان والماء والهواء والحجر والتراب! وهناك أيضا من يدافع وينافح عنها ليلا ونهارا وبكل وسيلة، وهي تُنفذ بصرامة وشدّة، وتناقلتها وسائل الإعلام المختلفة بفخر!، ولكن حين يأتي الأمر على الطفل العربي والمسلم تلين القوانين ويخفت صوتها، ويعلو صوت الاجتماعات واللقاءات والتصريحات، ثم لا شيء يحدث!!

نحن جزء كبير من المشكلة لأننا تقاعسنا حتى عن رفع أصواتنا التي لم تعد تسمع ولم تعد تنفع لأنه كما قال الشاعر: «ووضع الندى في موضع السيف بالعلاء.. مضر كوضع السيف في موضع الندى.»

لماذا أصبحت دماء أطفالنا كعرب ومسلمين رخيصة مهانة ومعذبة؟! لأننا فقدنا هيبتنا بين الأمم والدول، وصدق عليه الصلاة والسلام حين قال: «ولينز عن الله من صدور عدوك المهابة منكم.»

أنا أعلم أنك تتساءل أيها الطفل ما ذنبي؟! وأقول لك: الذنب ليس ذنبي هو ذنبي أنا وذنبي كل رجل وامرأة في أمتنا العربية والإسلامية، فجدار أمتنا صار قصيرا يرتقيه من يشاء وقت ما يشاء بلا خوف ولا وجل.

أيها الطفل المسكين قد قالوا: هذا كلام فيه احتجاج مفروض ورفع صوت غير مرغوب، قلت: هو صوت رضيع يتألم، قالوا إذا: تألم، ولكن لا تتكلم!!



«أسر» ذوي الاحتياجات الخاصة.. التحديات والضغوط!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 ربيع ثاني 1438 هـ - 12 يناير 2017م
<http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/19561311>

وليد السلوم

الأسرة هي البيئة الطبيعية الأولى التي ينمو فيها الطفل، وهي أول محيط اجتماعي يتفاعل فيه بحيث تلعب الأسرة دوراً كبيراً ومهماً في التأثير في النمو المتكامل للطفل وتلبية حاجاته، وتساعده في تحديد اهتماماته وميوله وتشكيل شخصيته وأنماط سلوكه واتجاهاته نحو نفسه والآخرين، فلا غرابة بأن تكون الأسرة أهم لبنة تربوية في حياة الإنسان. والأسرة تحمل سقف توقعات عالٍ تجاه أبنائها لتجاوز التحديات الصعبة وتحقيق الطموحات المنشودة، ولكن حينما يولد طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة تشعر الأسرة حينها بالعديد من المشاعر المتناقضة تصل أحياناً حد الصدمة النفسية جراء الإحساس بالذنب والخوف على مستقبل طفلهم وقدرته على الاستقلالية والاندماج في المجتمع.

إن وجود طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة يعني خوض تجربة جديدة وغير مألوفة للأسرة منذ قدومه وتلقي خبر وجود احتياجات خاصة وفريدة من نوعها لدى الطفل، مروراً بتشخيص الحالة وتربيته والتعامل معه في مختلف مراحل العمرية التي سيمر بها، إذ تحتاج أسر ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مؤازرة ومساندة تخفف من حدة الضغوط لتمكينها من المهارات الضرورية التي يحتاجون إليها لاحتواء حاجات الطفل، والتي تنعكس على استمتاع الطفل بجودة حياة عالية لتفتح له الآفاق في تخطي الكثير من الصعاب.

ولمّا كانت الأسرة هي «الركن» الأهم في حياة الطفل بشكل عام، والطفل ذي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص باعتبارها الحاضن الأول والمربي الأساسي له والأجدر على تفهم حاجاته ومتطلباته، كان لا بد من الأخذ بالحسبان النظر إلى الأسرة بأنها الشريك الأول في تمكين الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، لذا فمن واجبنا تقديم الدعم كافة الذي يحتاجون إليه للوصول إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي أثناء رحلتهم الطويلة في دعم طفلهم، إذ أصبحت في الآونة الأخيرة تكافح لتوازن وتدير شؤون حياتها اليومية في ظل وجود طفل له متطلبات خاصة، فتسعى جاهدة للحصول على الاستراتيجيات المناسبة ومصادر المعلومات التي تساعدهم في الوصول إلى أفضل الممارسات التربوية والتعليمية المتوافرة والملائمة لطفلهم.

إن المجتمع الدولي والمنظمات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان حرصت في الربع الأخير من القرن الماضي على أن يأخذ الفرد من ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرته نصيباً من الرعاية والاهتمام وتلبية الحقوق، إذ أصدرت الأمم المتحدة بدءاً من 1975 نصوصاً وإعلانات عدة، تكفل جميعها حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، وتؤكد على أن تكون الأسرة عضواً فاعلاً في اتخاذ القرارات باختلاف أنواعها لأطفالها من خلال وجودها ضمن فريق العمل متعدد التخصصات والمشاركة في جميع الاجتماعات التي تناقش الأمور المتعلقة به، مشاركتها مشاركة فعليه في جميع ما يخص قضايا وحقوق أطفالها وأشهر القوانين التي تمخضت من ارتفاع الوعي الأسري هو نظام IDEA الأميركي، والذي يعتبر الآن بمثابة مرجع لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتصنيفاتهم.

المملكة من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاق الدولي للأمم المتحدة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن خدمات التربية الخاصة مازالت متعثرة في تقديم الخدمات بالشكل الذي تتطلع له الأسر لتلبية الاحتياجات الخاصة، فالأسر لدينا تعاني كثيراً بسبب ضعف الخدمات المقدمة لهم، بدءاً من التدخل المبكر، مروراً بالتشخيص المناسب الذي يضمن تقديم الخدمة المناسبة والمكان الملائم لهم، إضافة إلى عدم وجود غطاء لذوي الاحتياجات الخاصة كهيئة مستقلة تكفل لهم

حقوقهم وتدافع عنهم وتضمن الوصول الشامل لأطفالهم في مختلف البيئات كل ذلك يضع الأسر في حيرة من أمرهم في كيفية تخطي هذه التحديات.

ولضمان نجاح الجهود المقدمة في الميدان كافة، نحتاج إلى أمور تصحيحية عدة، أرى من أهمها إعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل يضمن حقوقهم بشكل واضح وصريح من دون الحاجة إلى التفسيرات والتأويلات المتعددة التي تواجهها الأسرة في كل خطوة نحو الاهتمام بطفلهم، العمل على رفع كفاءة البرامج الموجهة لطفلهم بمختلف أنواعها الطبية والتربوية وغيرها، تكثيف برامج الدعم الأسرية وإبراز دور الخدمة الاجتماعية فهي حلقة الوصل ما بين الأسرة والجهات المقدمة للخدمات التي تعمل على رفع كفاءتهم ومساعدتهم للتغلب على الصعوبات التي تواجههم وتذليل العقبات التي يتعرضون لها ولا ننسى دور الإعلام الرقمي والمرئي والمسموع في توجيه ذلك الاهتمام وتطويره بتغيير الصور النمطية السلبية عن الإعاقة، العمل على توعية الأسر بحقوقهم وواجباتهم والعمل على ترجمة هذه الجهود كافة إلى واقع تعيشه هذه الأسر من أفراد المجتمع كافة بمختلف شرائحه.

حقوق الإنسان في العالم

حقوق المهاجرين في خطر

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 ربيع ثاني 1438هـ - 12 يناير 2017م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=33005>

علي الشريمي

منظومة حقوق الإنسان والتشريعات الأوروبية الإنسانية، أمام أزمة قادمة، بعد تصاعد التيار اليميني المتطرف

قبل أيام وفي أثناء تقليبي للقنوات الفضائية شاهدت عنوانا لافتا في إحدى القنوات الأميركية هو: "نهاية النظام العالمي القديم"، العنوان كان يجمع صورا لخمسة من قادة الدول العظمى: أميركا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، في إشارة إلى أنهم، بمعية "أوباما"، في طريقهم للرحيل، وكأنهم يريدون القول إن "بداية النظام العالمي الجديد" ستكون بقيادة الأحزاب اليمينية القومية الشعبوية المعادية للأجانب.

وما نشهده اليوم، في بعض الدول الغربية، هو اتجاه نحو مزيد من التطرف، والانغلاق، ورفض الآخر، وبناء الجدران لمنع دخول المهاجرين. وهو ما سينعكس سلبا على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، فاليمين المتطرف في مواقفه يدعو إلى التدخل القسري، واستخدام التشريعات التعسفية والعنف، للحفاظ على تلك التقاليد والأعراف في المجتمع.

لذلك يتصف اليمين المتطرف في أوروبا مثلا بالتعصب القومي لجنسه، والتعصب الديني ومعاداة المهاجرين من الشعوب الإفريقية والآسيوية، إذ يرى أن ما يحدث من جرائم وسرقات هو بسبب زيادة الهجرة، فلنأخذ أمثلة لبعض الدول وكيف تنامي فيها اليمين المتطرف:

1- فرنسا: حزب الجبهة الفرنسي القومي تترأسه المرشحة حاليا "مارين لوبان"، فهي الوجه الأوروبي للرئيس الأميركي ترمب. فهما يتحدثان ذات اللغة السلبية العدائية، وخاصة عن حقوق المهاجرين.

2-النمسا: كادت النمسا تنتخب رئيسا يمينيا متطرفا من ذات المدرسة الفكرية التي تخرّج فيها ترمب، وهو "نوربرت هوفر" من حزب الحرية المعادي للمهاجرين، ولكن استطاع منافسه "ألكساندر فان دير بيلين" انتزاع الفوز في اللحظات الأخيرة، إلا أن المحكمة الدستورية العليا أبطلت النتائج، وبذلك سيكون لليمين المتطرف فرصة جديدة للفوز بكرسي الرئاسة.

3-بولندا: حصل حزب القانون والعدالة اليميني على نسبة 39% من الأصوات التي مكنته بقوة من أن يدخل في الحكومة الجديدة.

4- المجر: سيطر فيها الحزب اليميني على آخر ثلاثة انتخابات، مما جعلها توصف بالنظام الشمولي في نظر الدول الأوروبية. 5-السويد: تمكن الحزب اليميني في 2014 من الحصول على نسبة 13% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، ويدعو الحزب إلى وضع تشريعات صارمة على قانون الهجرة، وكذلك إجراء استفتاء حول عضوية السويد في الاتحاد الأوروبي.

6-اليونان: حزب الفجر الذهبي اليميني يعتبر من أبرز الأحزاب اليمينية المتطرفة في اليونان، واللافت أن المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان في 2013 وصفه بـ"النازي الجديد"، إذ يمتلك نظرة متشددة تجاه المهاجرين، ويرى أن الاتحاد الأوروبي سبب دمار اليونان.

7- ألمانيا: حزب البديل الألماني من المتوقع أن يكون أول الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تصل إلى البرلمان الألماني منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد استطلاعات الرأي الأخيرة، ويمكن ملاحظة آثار ذلك مع المستشار الألمانية "ميركل"، بعد قرارها الجريء بفتح أبواب ألمانيا أمام المهاجرين البؤساء، إذ اتُهمت بالإساءة إلى المجتمع الألماني وإلى قيمه ومبادئه، كما اتُهمت بإحراج الدول الأوروبية الأخرى، وخاصة الشرقية منها، وتصويرها وكأنها ضد حقوق الإنسان.

8- بريطانيا: حزب الاستقلال البريطاني يعتبر من أبرز الأحزاب اليمينية وهو حزب معارض للاتحاد الأوروبي، وتمكن من الحصول على أعلى الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي في بريطانيا، وله شعبية كبيرة خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وخلاصة القول إن منظومة حقوق الإنسان والتشريعات الأوروبية الإنسانية، أمام أزمة قادمة، بعد تصاعد التيار اليميني المتطرف. فهل ستصمد هذه المنظومة الحقوقية الدولية والأوروبية، وخاصة حقوق المهاجرين واللاجئين في ظل أزماتهم؟ الأيام بيننا وفي ربيع 2017 ستكون البداية مع "ترمب فرنسا".



كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
14 ربيع ثاني 1438 هـ - 12
يناير 2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/19561367](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19561367)

المدنية

المصدر: جريدة المدينة الخميس
14 ربيع ثاني 1438 هـ - 12
يناير 2017م

[http://www.al-
madina.com/node/717636](http://www.al-madina.com/node/717636)

